المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14 et 15/03/2015

يوسف هناني

جددت عائلة المناضل المرحوم الحاج علي المانوزي، التأكيد على أن معركة الحقيقة التي تقودها عائلة مستمرة لفك لغز الاختفاء القسري للحسين المانوزي.

وأعلن صلاح الدين المانوزي أول أمس الجمعة بالدار البيضاء في لقاء وفاء لذاكرة المقاوم والمناضل السياسي المرحوم الحاج علي المانوزي، صمود واستمرار العائلة على نهج الوالد المرحوم الحاج علي المانوزي.

وأوضح صلاح الدين المانوزي، خلال هذا اللقاء، الذي اداره الإعلامي والأستاذ عبد الحميد اجماهري، أن معركة الحقيقة مستمرة وفاء لمسار المرحوم المقاوم والمناضل السياسي الحاج علي المانوزي من أجل الكشف عن الحقيقة في اختفاء الحسين المانوزي.

وقال صلاح الدين المانوزي، في اللقاء الذي تميز بتوقيع النسخة العربية من كتاب «سنوات الرصاص: يوميات اسرة مغربية 1913 . 1999 »، للمؤلفة الهولندية سيتسكر دوبور والمترجم محمد السعدوني والناشر عبد الغني ابو العزم، أن كل العناصر في حالة اختفاء الحسين المانوزي لبلوغ الحقيقة متوفرة، سواء منها العناصر المادية وشهادات الأحياء.

وأشار صلاح الدين المانوزي، في كلمة له باسم أصدقاء وأسرة المقاوم والمناضل السياسي المرحوم الحاج علي المانوزي خلال هذا اللقاء، الذي تميز ايضا بتقديم كتاب اشغال ندوة «الذاكرة والتاريخ، جذور العنف بين السلطة والمعارضة» لمركز محمد بن سعيد أيت ايدر للابحاث والدراسات، إلى أن المغرب ضيع فرصة تاريخية للمصالحة مع الذات، مؤكدا أن المجلس الوطني لحقوق الانسان اجل موضوع المصالحة الى زمن اخر.

وأعلن صلاح الدين المانوزي، في هذا اللقاء الذي حضره ثلة من المناضلين ورجال المقاومة وشخصيات سياسية وإعلامية وحقوقية، عزم الأسرة الإستمرار في المعركة التي كرس لها الوالد المرحوم الحاج علي المانوزي حياته باتخاذ مجموعة من الخطوات النضالية في القادم من الأيام.

وأوضح صلاح الدين المانوزي، باسم العائلة، أنه «قريبا ستنتدب الأسرة من ينوب عنها لربط الاتصال بشكل رسمي مع هيئة الحقيقة والكرامة التونسية لاستكمال البحث في مصير ابنها الحسين الذي تم اختطافه في تونس العاصمة».

وأضاف صلاح الدين المانوزي، في السياق ذاته، أن الأسرة سيكون لها موعد مع فريق العمل الأممي للإختفاء القسري لمتابعة ما تمت مباشرته من قبل».

قضية
أثارت التوصيات الـ 45 التي أعلن عنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان نقاشا سياسيا في المغرب، لكنه لم يصل إلى درجة الجدل، وخاصة في موضوع السماح لحاملي السلاح بالمشاركة في الانتخابات الجماعية المقبلة، تصويتا من غير الترشح، ربما لأن الموضوع لم يطرح بعد بشكل جدي على طاولة النقاش السياسي داخل المؤسسات السياسية التي تتمتع بالصفة التقريرية.
سعد ابن علي
mediaten2009@gmail.com
مشاركة الجيش في الانتخابات..
الطابو الذي ينتظر القرار
14 مغرب اليوم من 13 إلى 26 مارس 2015

مغرب اليوم الجديد

17<-14/290

وصايا اليزمي..

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالسماح للجيش المغربي وكل الأشخاص الذين يتقلدون مناصب عسكرية وكل من يحمل السلاح دفاعا عن سيادة المغرب، سواء من الدرك الملكي أو الشرطة أو المخابرات العسكرية، بالإضافة إلى قوات الجيش الملكي بالمشاركة في الانتخابات الجماعية المقبلة التي سيشهدها المغرب العام الجاري.

وقالت التوصية يجب أن يتم "قيد أفراد القوات المسلحة الملكية العاملون في جميع الرتب وأعوان القوة العمومية وسائر الأشخاص الذين أسندت إليهم مهمة، أو انتداب، كيفما كانت تسميتها أو مداها، بعوض أو بدون عوض، في خدمة الإدارة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية، أو في خدمة مرفق عمومي كيفما كانت طبيعته، وكذلك، الذين لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولة مهامهم".

وأوضح المجلس في مذكرته التي وجهها إلى كل مؤسسات الدولة المعنية بدءا من رئيس الحكومة، أن مشاركة هذه الفئات في العملية الانتخابية المقبلة يجب أن تهم فقط الانتخابات الجماعية، وليس غيرها من الانتخابات.

ودعا المجلس إلى ضرورة فتح باب التسجيل لهذه الفئة من المغاربة في اللوائح الانتخابية، بهدف توسيع قاعدة المشاركة في العملية الانتخابية من جهة، وبهدف تمكين هذه الفئات من حقهم الدستوري في التصويت دون الترشح، باعتبارهم مواطنين يجب أن يتمتعوا بكافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعديل القانون الخاص باللوائح الانتخابية العامة المعروف بالقانون 57.11، وذلك من خلال إنشاء مراكز الاقتراع المتنقلة تسهيلا لتسجيل الرحل في الجماعات المنصوص عليها في القانون المحدد لقائمة الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال.

ونصت المذكرة على أن الهدف من التوصيات هو "تفعيل الأهداف ذات الطبيعة الدستورية من حيث المناصفة بين النساء والرجال، وتعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية بالبلد وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة".

وشدد المجلس على ضرورة تطبيق المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقاضي بالدمج والولوجية في مختلف جوانب ومراحل العمليات الانتخابية، بما في ذلك استعمال لغة الإشارة في مختلف البرامج السمعية والبصرية المتعلقة بالانتخابات، من خلال تمكين هذه الفئة من تسهيلات كبيرة للمشاركة في الانتخابات.

وحث المجلس أيضا على ضرورة مشاركة جميع الأجانب المقيمين بالمغرب في الانتخابات المحلية المغربية، وذلك من خلال استعمال الإمكانية المتاحة في الفصل 30 من الدستور. ويشترط أن يكون هؤلاء الأجانب مقيمين بالمغرب لمدة لا تقل عن 5 سنوات.

ويقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان تمكين نزلاء المؤسسات السجنية غير الفاقدين للأهلية الانتخابية في حالة ما إذا اختاروا ذلك، من القيد في اللوائح الانتخابية للجماعات، حيث توجد المؤسسات السجنية المودعين فيها، داعيا إلى إنشاء مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية من أجل قيد المعتقلين غير المحكوم عليهم بفقدان الأهلية الانتخابية في اللوائح الانتخابية.

كما اقترح المجلس تمكين الطلبة الذين يتابعون تكوينا أساسيا بصفة مستمرة، من اختيار التسجيل في اللوائح الانتخابية للجماعات التي توجد بها المؤسسات التي يتابعون دراستهم بها.

التوصيات التي صاغها المجلس في المذكرة التي أصدرها بعنوان 45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين، شملت توسيع الهيئة الناخبة وتقترح إعادة التوازن في التقطيع الانتخابي، والتقليص من التفاوتات في التمثيلية، وتقوية آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية والتمثيلية السياسية للشباب".

وطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراجعة الإطار القانوني للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات والولوج المتكافئ إلى وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية وشفافية الحملات الانتخابية وتعدديتها. ومنح آجال خاصة واستثنائية من أجل قيد الناخبين الذين يقيمون في المناطق الجبلية وكذا المناطق صعبة الوصول.

وطالب ذات المجلس بالرفع من عدد المقاعد المخصصة للنساء في الجماعات الخاضعة للاقتراع الفردي، مع التنصيص في مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة بالانتخابات، على آلية تسمح بولوج النساء لرئاسة المجالس الجماعية.

السماح للجيش بالمشاركة في الجماعات دون البرلمان

النقاش حول توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق منه بالتوصية التي توصي بضرورة السماح للجيش وجميع قوات حاملي السلاح بالمغرب بالتصويت في الانتخابات الجماعية المقبلة، يرتقب أن يبدأ في النقاش الجدي بين الفاعلين السياسيين في الهيئات التقريرية مع بداية مناقشة القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات، الذي يرتقب أن يبدأ النقاش حوله عندما يبدأ النقاش في الموضوع بلجنة الداخلية بمجلس النواب ومجلس المستشارين، خاصة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوصى المشرع المغربي بأهمية إدخال تعديل على قانون الجماعات، بإضافة حاملي السلاح من ضمن الفئة التي يجب أن تتمتع بحق التصويت في الانتخابات الجماعية لكنه استثنى من ذلك الانتخابات التشريعية خوفا من أن يثير الجدل أكثر بين السياسيين.

وكون المجلس الوطني أوصى بمنح الجيش والدرك والأمن الوطني وكل قوات حاملي السلاح الحق في التصويت في الانتخابات الجماعية دون التشريعية، فذلك خشية أن يلقى رفضا واسعا من قبل الأحزاب السياسية أساسا، لأنه سيعطي تفسيرا سياسيا لكون هذه الفئة كتلة مهمة قد تغير الخريطة السياسية وتقلب معادلة الصراع، لأنها كتلة قد يتم توظيفها في أي اتجاه تريد الجهات المعنية بها تغيير الخريطة السياسية للبلاد، خاصة أن المغرب يتوفر على ما لا يقل عن 500 ألف كتلة ناخبة من هذه الفئة.

الجيش كتلة غير مؤثرة

استبعد أستاذ العلوم السياسية أحمد البوز، أن يكون هناك أي تأثير للكتلة الناخبة المتعلقة بحاملي السلاح، مشيرا إلى أن 500 ألف صوت إذا ما تشتت على جميع الجماعات الترابية عند تصويتهم في الانتخابات الجماعية المقبلة فإن ذلك يؤثر على نتائج التصويت، حتى لو صوتوا لصالح لون سياسي واحد.

وقال البوز في تصريح لـ"مغرب اليوم" "لا أعتقد أن تصويت الجيش في انتخابات الجماعات إذا تم اعتماد توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيؤثر في العملية الانتخابية أو إفراز خريطة سياسية بتأثير من هذه الفئة، حتى لو افترضنا أن جميع عناصر تلك الفئة ستصوت لنفس اللون السياسي".

لكنه شدد في المقابل أنه إذا تم إقرار هذا المقترح لصالح الانتخابات التشريعية فإنه سيؤثر بالفعل في الخريطة السياسية، قبل أن يستدرك بالقول إن الفاعلين السياسيين لن يسمحوا بإقرار التوصية التي أوصى بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفسر ذلك بكون الفعل السياسي في المغرب لم ينضج بعد.

وأوضح البوز بأنه ليست المرة الأولى التي يتقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهذه التوصية، بل سبق أن أثارها في 2009 في ملاحظاته التي أدلى بها في موضوع الملاحظة المستقلة للانتخابات، لكن حينها لم يكن اسم المؤسسة "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" بل "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان".

ما خلفية التوصية؟

لمح أحمد البوز إلى أنه قد يكون قد تحكّم في التوصية التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى القصر الملكي وإلى رئيس الحكومة ووزارة الداخلية خلفيات غير معروفة، لأن المجلس الوطني لم يوضحها، لكن الذي يشفع للمجلس كونه مؤسسة حقوقية قدمت التوصيات المتعلقة بالانتخابات ومنها توصية تصويت حاملي السلاح في الانتخابات الجماعية ببعد حقوقي، لأنه حق مشروع لهذه الفئة وفق المواثيق الدولية. ووفق بعض التجارب الدولية المقارنة، مع وجود بعض الاختلافات يقول البوز، علما أن حاملي السلاح يصوتون في المغرب في الاستفتاءات.

وشدد بالقول إن الخلفية الأساسية التي تحكمت في توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان هي خلفية حقوقية، استنادا إلى اعتبار التصويت حق لجميع المواطنين من الناحية الحقوقية وبناء على ما جاء به الدستور، مشيرا إلى أن هذا الحق مكفول أيضا في عدد من الدول، مؤكدا أن المغرب لا يزال يشكل استثناء في موضوع تصويت حاملي السلاح في الانتخابات، وليس المشاركة بالترشح في الانتخابات.

وذهبت بعض التحليلات إلى القول بأن موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحكمه خلفية سياسية قد تصب

Conseil national des droits de l'Homme

قضية

في اتجاه ترجيح كفة لون سياسي، بل إن بعض التحليلات سارت في اتجاه اعتبار أن هذه التوصية الهدف منها معاكسة مد العدالة والتنمية الذي بدأ نجمه يسطع منذ مدة، خاصة بعدما أصبح بنكيران يتحدث في الآونة الأخيرة بلغة المتأكد بأنه سيفوز حزبه وسيتبوأ المركز الأول، ويرى البوز أن هذه التحليلات تشير إلى أن المستهدف بدفع هذه الفئة في العملية السياسية ربما يوجه مدفعيته أساسا ضد العدالة والتنمية، لكن المتحدث يستبعد ذلك.

واعتبر المتحدث أن التحليل في نظره غير صائب لاعتبارين، الأول لأن الأمر يتعلق بالانتخابات المحلية وليس التشريعية، ومعلوم أن الانتخابات المحلية ليس لها رهان سياسي وطني، وتعتبر الأقل تسييسا من الانتخابات البرلمانية.

أما الاعتبار الثاني فيتمثل في أنه لا أحد له ضمانة تؤكد أن هذه الفئة ستصوت لصالح اتجاه سياسي معين، أو لصالح اختيارات معينة. مدللا على ذلك بأنه في الفترة الماضية كان أهل وذوو حاملي السلاح يصوتون لصالح أحزاب المعارضة، وكانت هذه الأخيرة تحصل على أصوات انتخابية مهمة من هذه الفئة، وخاصة في بعض التجمعات التي يقطن بها حاملو السلاح.

كما أن تحليلات أخرى رجحها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأقر بها وهي أن الهدف من السماح بتصويت الجيش جاء كرد فعل على ضعف التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة، لكن الباحث في العلوم السياسية أحمد البوز يرى أنه مبرر له أهمية كبيرة، لأن هذه الفئة التي لا يتجاوز عددها 500 ألف لن تغير كثيرا في معادلة التسجيل في اللوائح الانتخابية بالمقارنة مع عدد العازفين عنه، والذين تقدر الإحصائيات أن عددهم يعادل نصف عدد البالغين سن الرشد القانوني.

بداية تفكيك الطابوهات

أشار البوز إلى أنه لا يرى مسألة مشاركة الجيش في الانتخابات نقطة سلبية، بقدر ما اعتبرها بداية نقاش حقيقي حول عدد من القضايا التي ظلت طابوهات في الحياة الانتخابية والسياسية المغربية، ومنها تصويت أو عدم تصويت حاملي السلاح في الانتخابات.

واعتبر أن فتح النقاش السياسي حول هذه الفئة سيكون مدخلا لفتح النقاش حول تصويت المعتقلين الذين ظلوا محرومين من هذا الحق لمدة طويلة، كما سيكون مدخلا أيضا لفتح النقاش حول مشاركة القضاة في هذه العملية، بعدما منحهم الدستور الحق في الانخراط بالجمعيات وتأسيسها، قبل أن يستدرك بالقول إنه يجب أن يمنح الحق للقضاة في الانتماءات النقابية أيضا، كما هو موجود في عدد من التجارب.

أمل ضعيف

توقع البوز أن تلقى توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان معارضة كبيرة، ولذلك يرى أن هذه التوصية يصعب من الناحية العملية أن تجد طريقها إلى الإقرار، مشيرا إلى أنها بقدر ما ستلقى مدافعين وقد يكونون قلة، ستجد مناوئين ومعارضين ومتحفظين على المقترح.

وأشار المتحدث إلى أن هذه التوصية تعتبر مثل عملية رمي حجر في بركة ماء لاستطلاع رأي القوى السياسية في الموضوع، كما اعتبر أن شروط تبنيها

Conseil national des droits de l'Homme

لم تتضح بعد، بسبب انعدام الثقة بين الفاعلين السياسيين من جهة، ومن جهة أخرى هناك من يتعامل مع هذه الفئة كما لو أنها منسجمة ستصوت لصالح لون سياسي معين، وهذا غير دقيق في تقدير أستاذ العلوم السياسة المذكور.

واجب التحفظ

ذهب البوز في اتجاه التأكيد على أن هذه الفئة يجب أن تظل بمعزل عن المشاركة السياسية، لأن الوضعية السياسية المغربية الراهنة لا تسمح بذلك. لكنه استدرك بالقول إن الذين يقولون بأن هذه الفئة يجب أن تشارك، رأي له مشروعيته، لأن هذا الرأي يستند على المبدأ الحقوقي وعلى المواثيق الدولية والتجارب المقارنة التي تسمح لهم بالمشاركة، لكن بمنطق السياسة، قراءة الواقع قراءة متأنية تغليبا للمصالح العليا للبلد قد تقضي إبعاد هذه الفئة عن العملية السياسية، بحكم واجب التحفظ تجاه الفاعلين السياسيين.

حجر في بركة ماء

أشارت بعض المصادر إلى أن التوصية التي تقدم بها مجلس اليزمي تعتبر بمثابة استطلاع لرأي النخب والفاعلين السياسيين، وخاصة البارزين والمساهمين في التأثير على الخريطة السياسية، على اعتبار أن هذا المقترح إذا ما وافقت عليه الأحزاب السياسية والدولة سيكون له ما بعده. وما بعده قد يسير في اتجاه السماح للجيش بالمشاركة في العملية السياسية برمتها وليس في انتخابات الجماعات فقط، على اعتبار أنه من الناحية المنطقية لا يمكن أن يُعطى لهم نصف الحق فقط، بل سيشمل الحق مشاركة حاملي السلاح في الحياة السياسية برمتها، كما يحصل في عدد من التجارب الدولية، مع العلم أن مشاركة الجيش في هذه التجارب خلفت دمارا واستياء وغياب الاستقرار السياسي بعدد من هذه الدول. ما يعني أن منح الحق للجيش للمشاركة في العملية السياسية سيدخل البلاد في مسار سياسي جديد لا أحد يعرف عواقبه الديمقراطية على الفعل السياسي والمنافسة السياسية الشريفة، لاسيما عندما تغيب الضمانات الحقيقية، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأحزاب السياسية هامش تأثيرها في صناعة الخريطة السياسية من خلال العملية الديمقراطية هامش ضئيل وضعيف.

وفي المقابل يرى البوز في حديثة إلى "مغرب اليوم" إلى أنه قد تكون لهذه المصادر معطيات غير متاحة للجميع، وأكد أن أحد الأعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان كشف للبوز بأن المجلس الوطني في توصياته له قناعة راسخة مبدئيا على أن توصيات المجلس ستتوقف عند اقتراح مشاركة الجيش في الانتخابات المحلية وليس التشريعية، وردا على أن هذه التوصية مقدمة لتوصية تمكن للجيش المشاركة السياسية الشاملة، قال البوز عندما يطرح مقترح مشاركتهم في الانتخابات التشريعية آنذاك سيكون لكل حادث حديث.

لا مشكل في تصويت الجيش

استدرك أستاذ العلوم السياسية بالقول إن المشكل ليس في تصويت الجيش في الانتخابات أو حاملي السلاح، بل إن المشكل الكبير في المغربي الذي يعرف بأنه لا توجد ثقة كبيرة في الحياة السياسية المغربية.

لكن النقاش حول دعم الجيش للون سياسي دون غيره نقاش يكاد يكون منعدما في الدول الأخرى، على خلاف المغرب، لأن بعض التيارات السياسية في المغرب تفترض مسبقا بأن هذه الفئة قد تكون "لعبة شطرنج" تحركها من لها المصلحة ومن لها نفوذ التدخل والتحكم لتصوت لصالح جهة ما. غير أن البوز اعتبر أن هذه الفرضية لا تعكس الحقيقة، ذلك لأن الناخبين في جماعات تواركة والمشور المحسوبة على حاملي السلاح كانوا في وقت معين يصوتون لصالح المعارضة، مذكرا أن حزب العدالة والتنمية حصل على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات في هذه الأحياء خلال الانتخابات التشريعية 2011، مشددا على أن هذا المعطى يؤشر على أن الفرصة السابقة ليست محسومة تماما كما يعتقد البعض.

وقال إنه ليس لدينا سوابق في موضوع مشاركة الجيش في الانتخابات لكي نحسم بالقول إن أصوات حاملي السلاح سيتم التحكم فيها لفائدة لون سياسي، بل السابقة التي بين أيدينا هي تصويت حاملي السلاح في الاستفتاءات الدستورية، ومن الطبيعي أن تصوت هذه الفئة "بنعم" في هذه الاستحقاقات، يقول البوز.

وقال أستاذ العلوم السياسية "لا يمكن فرض ضغوطات مباشرة على فئة حاملي السلاح لتصوت على لون سياسي معين مع دستور 2011 وبعد موجة الربيع العربي وما أفرزه من أعراف ديمقراطية"، و"إلا يجب أن نقول بأن هناك تدخلات وضغوطات تمت لصالح العدالة والتنمية في انتخابات 2011، رغم أننا نعرف أنها انتخابات نزيهة وتتمتع بالمصداقية كانت ستأتي بالعدالة والتنمية في مقدمة الأحزاب لا محالة"، يضيف البوز ■

Conseil national des droits de l'Homme

MAROC

Misogyne, Benkirane ?

Animé par une vision extrêmement conservatrice de la place des femmes, **le chef du gouvernement multiplie les saillies douteuses contre ses opposantes.** Qui le lui rendent bien.

YOUSSEF AÏT AKDIM

Rabat. Un 8 mars. À l'appel d'associations féminines, des milliers de personnes se sont rassemblées. À Bab El Had, point de départ de la manifestation, beaucoup de femmes avec pancartes et banderoles parfaitement imprimées. L'organisation est impeccable. Présentes en force dans le cortège, des figures du Parti Authenticité et Modernité (PAM), dont l'infatigable Fatiha Layadi, l'une des coordinatrices de l'appel. Multipliant les courtes interviews, la maire de Marrakech, Fatima-Zahra Mansouri, et d'autres élus et militants du parti. Méconnaissable derrière une casquette « army », lunettes noires et oreillette de bodyguard pendouillant sur la joue, il y a aussi là Ilyas El Omari dans un rôle de chef du service d'ordre qui n'étonnera pas ceux qui connaissent les talents de cet activiste aux multiples facettes. Le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, a récemment qualifié des dirigeants du PAM de « mafieux », retombant dans les outrances verbales qui ont construit son personnage d'homme politique de premier plan.

REVANCHE. En tout cas, la présence de poids lourds du PAM et les slogans anti-Benkirane, certains l'appelant même à « dégager », ont donné à cette marche pour l'égalité un fort parfum de bataille politique avant l'heure à quelques mois des municipales de septembre. Depuis des années, le 8 mars, Journée internationale de la femme, est l'occasion pour la société civile de faire un bilan sur les réalisations du gouvernement en matière de parité et de lutte contre les inégalités. Cette

Conseil national des droits de l'Homme

www.cndh.org.ma

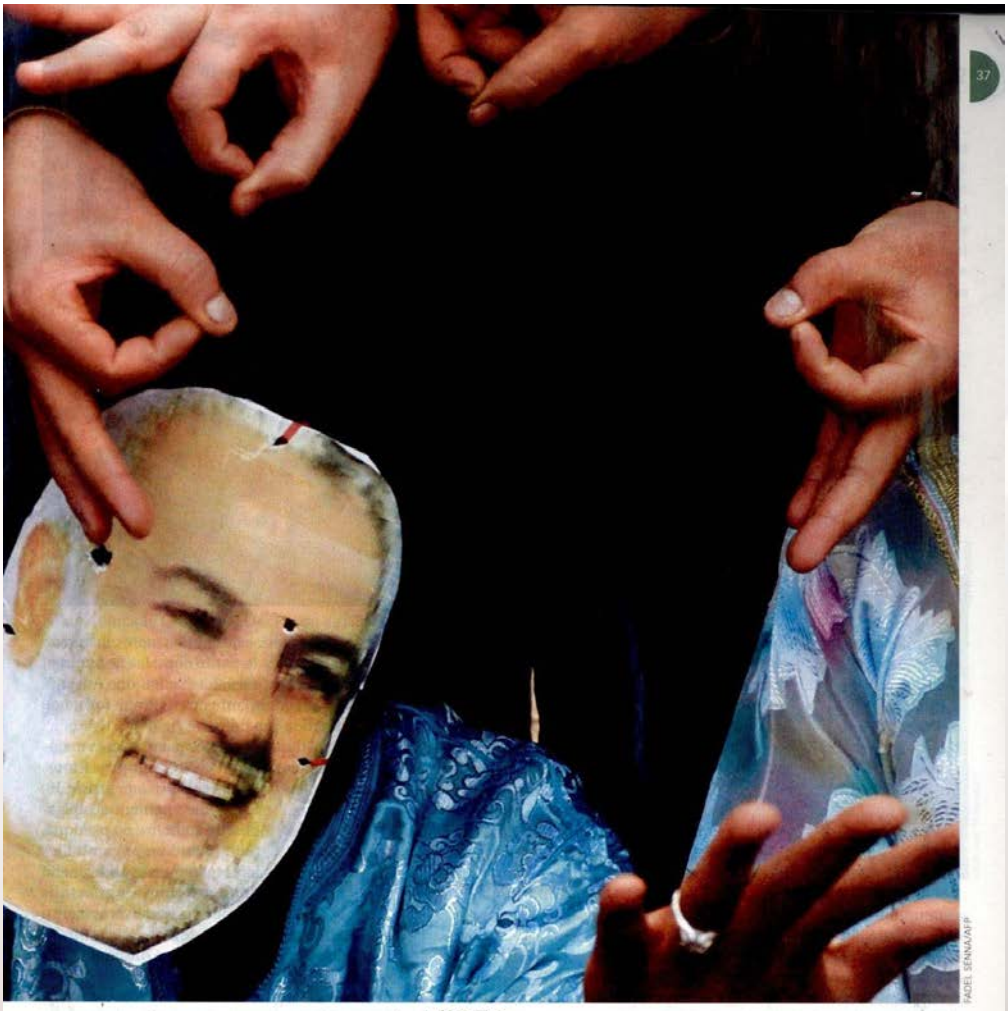

FADEL SENNA/AFP

▲ **Abdelilah Benkirane a dressé contre lui toutes les composantes du courant moderniste.**

année, la nouveauté est l'unanimisme de toutes les composantes du mouvement féministe et moderniste contre une personne : Abdelilah Benkirane. Le secrétaire général du Parti de la justice et du développement (PJD) n'a jamais été très adroit dans ses propos concernant le « deuxième sexe », ni très sensible à la susceptibilité de ceux qui ne voteront jamais pour lui. Un cran a été franchi ces derniers mois. Après avoir comparé, devant les parlementaires et en direct à la télévision, les femmes d'avant à « des lustres qui illuminaient nos maisons », il avait déjà été tancé par une manifestation devant les grilles du Parlement.

Cette première protestation, lancée sans grande préparation, n'avait pas mobilisé grand monde. Depuis, le chef du gouvernement se répand en petites piques contre ses opposantes, allant jusqu'à railler leur petit nombre. « Cette attitude dénote d'un machisme encore à fleur de peau chez le chef du gouvernement. Il ferait mieux de s'inspirer du travail réalisé par ces militantes et d'en prendre de la graine », assène Fatiha Layadi. Il y avait donc un parfum de revanche dans l'air, en ce dimanche de printemps avant l'heure, à Rabat. Layadi, qui boucle son deuxième mandat en tant que députée à la Chambre des représentants, souligne « un mépris pour les femmes inédit à ce niveau de responsabilité. Des propos inqualifiables pour un chef du gouvernement ». Ces sorties de piste de Benkirane ont d'autant plus choqué qu'elles se sont produites devant les élus de la nation (parmi lesquels 67 femmes dans la première chambre). Bien sûr, les féministes ne s'attendaient pas à ce qu'un gouvernement •••

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

marquer le coup et donner le change à l'habituelle mobilisation de la société civile à l'occasion du 8 mars. Sauf que le ministère de tutelle a oublié un détail : il n'y a eu aucune consultation, ni avec les parlementaires ni avec les associations qui travaillent sur ces questions. Pis, le texte ne tient compte ni du cadre de référence international, vingt ans après la déclaration de Pékin, ni des travaux nationaux, notamment un rapport du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

Pour l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM), le texte ne répond pas « à l'esprit et à la lettre de la Constitution ». Le travail, l'expertise avérée et la légitimité du terrain des ONG semblent délibérément écartés. Une majorité d'associations est actuellement engagée dans un bras de fer avec le gouvernement via son ministre chargé des relations avec le Parlement et la société civile, Lahbib Choubani. Il en va de même avec Bassima Hakkaoui et toutes les questions sociétales. Au sein du PJD, Abdelilah Benkirane est connu comme un homme du centre, entre les militants de la guerre des valeurs, à l'image d'un Abouzaid El Mokrie El Idrissi ou de l'ancien patron du Mouvement Unicité et Réforme (MUR) Ahmed Al Raïssouni, et des figures plus consensuelles comme Saadeddine El Othmani. Comme la majorité des islamistes, le chef du gouvernement a une vision extrêmement conservatrice de la place des Marocaines, fortement liée à un idéal familial autour de la femme au foyer. Même s'il reconnaît que la situation économique a changé et que nombre de femmes participent à la prise en charge des besoins de leur famille – quand elles n'y pourvoient pas seules –, Benkirane est partisan d'une inégalité sinon des droits, du moins des rôles.

FLOUÉES. En 2011, le chef du gouvernement avait mis de l'eau dans son thé en s'affichant notamment aux côtés de la patronne Fathia Bennis, présidente du Women's Tribune. En montrant patte blanche à l'establishment, il avait rassuré de nombreuses femmes fortement attachées à leurs droits et inquiètes du discours rétrograde du PJD. Mais la lune de miel a été courte et beaucoup se sentent flouées. « Comme certaines de mes amies, j'ai voté Benkirane parce qu'il présentait l'image d'un politique sincère, voulant réformer les choses de l'intérieur sans troubles. Mais ses écarts de langage montrent qu'il n'est pas à la hauteur de la tâche », témoigne Souad, une quinquagénaire arborant un foulard qui laisse entrevoir une mèche de cheveux. Elle dit avoir été abandonnée par les partis de gauche, qui « n'ont rien fait pour les femmes, pas même la Moudawana. Le code de la famille a été adopté parce que le roi l'a voulu ».

Dans les associations féminines, beaucoup de militantes, elles-mêmes souvent proches de la gauche, ne croient plus aux formations politiques traditionnelles. Nouzha Skalli, ancienne ministre de la Famille et dirigeante du Parti du progrès et du socialisme (PPS), était à la marche, contrairement à ses camarades qui siègent au gouvernement aux côtés du PJD. Mais le 8 mars, les zaïms Hamid Chabat (Istiqlal) et Driss Lachgar (Union socialiste des forces populaires) étaient présents dans les rues. Pour se faire pardonner ? ●

Bassima Hakkaoui, l'antiféministe devenue ministre

Seule femme du gouvernement, elle se bat bec et ongles contre les tenants d'une émancipation totale.

ABDELHAK SENNA/AFP

Depuis janvier 2012, elle est la seule femme membre de plein exercice du gouvernement Benkirane, titulaire d'un portefeuille à rallonge (ministre de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social). Les islamistes tenaient à avoir ce ministère symbolique, que leurs partenaires de janvier 2012, comme d'octobre 2013, leur ont abandonné. Fin 2013, Hakkaoui a été rejointe par cinq autres femmes, mais toutes sont déléguées et sous l'autorité d'un homme. Hakkaoui elle-même est parfois contredite par ses propres camarades du Parti de la justice et du développement (PJD). Elle dit se battre contre les clichés, y compris ceux sur les femmes en djellaba, la tenue qu'elle portait le jour de sa nomination par le roi. Ce qui lui avait valu les railleries de la « haute société ». Qu'elle méprise. Ses galons, elle les a gagnés en tant que parlementaire, élue sans discontinuer à la Chambre des représentants depuis 2002. Elle coordonne le travail des femmes au sein du PJD. Psychologue sociale, elle est à l'image de cette élite du PJD : multidiplômée, élue et pieuse. Son voile détonne dans les réunions internationales, où le Maroc était souvent représenté par des femmes aux cheveux découverts. « Récemment, elle s'est vexée de n'être pas applaudie lors d'une réunion du Conseil des droits de l'homme. Elle était convaincue que c'était à cause de son voile », glisse une militante féministe. De son côté, Bassima Hakkaoui met en avant son travail, notamment son plan Ikram pour faire avancer les droits des femmes. La terminologie Ikram (que l'on peut traduire par « hommage » ou « considération ») agace les modernistes, qui y voient de la condescendance. Hakkaoui n'est pas leur amie, elle a même longtemps été leur meilleure rivale, en pointe dans la lutte contre le projet de Moudawana. Certains se souviennent l'avoir vue en pleurs lors du vote du code de la famille. Aujourd'hui, cette militante sociale ne laisse aucun répit à ses opposantes. La revanche est un moteur en politique. ● Y.A.A.

Conseil national des droits de l'Homme
63
www.cndh.org.ma

ISSAM ZERROK

▲ Le militant Ilyas El Omari faisant office de chef du service d'ordre lors de la marche du 8 mars, à Rabat.

••• dirigé par un parti ultraconservateur comme le PJD se métamorphose en champion de l'égalité et de la parité, mais tout de même…

Après des décennies de mobilisation, de plaidoyer et de lutte sur le terrain, le mouvement féminin et démocrate marocain se félicite de la Constitution adoptée en 2011 qui consacre l'égalité. Le préambule du texte suprême précise que « le royaume du Maroc s'engage à combattre et à bannir toute discrimination à l'égard de quiconque en raison du sexe ». Son nouvel article 19 proclame que « l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental ». Même si la référence aux « conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le royaume » est accompagnée d'une condition en apparence restrictive (« dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du royaume »), la loi fondamentale représente une avancée pour la reconnaissance de l'égalité et précise que « l'État marocain œuvre à la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination [Apald] ».

« La Constitution adoptée par une large majorité des électeurs en juillet 2011 s'impose à tous, martèle Fatiha Layadi. Y compris son article 19. Et ce gouvernement a l'obligation de la mettre en pratique, notamment en préparant les lois organiques qui doivent lui donner forme. » Après trois ans de flou, le gouvernement a levé le voile sur son projet de loi relatif à l'Apald. Nouvelle instance instituée par la Constitution, elle n'a toujours pas pris forme et fait l'objet d'âpres débats entre le gouvernement et la société civile. Le texte du gouvernement, porté par la ministre de la Famille, Bassima Hakkaoui *(lire ci-contre)*, a été présenté en catastrophe le 5 mars pour

Benkirane est partisan d'une inégalité sinon des droits, du moins des rôles.

ALGER CRIMINALISE LES VIOLENCES FAITES AUX FEMMES

Au moment où le Premier ministre marocain suscite l'ire des féministes et des modernistes du royaume, le Parlement algérien, lui, adoptait, le 5 mars, à une large majorité, une loi criminalisant les violences contre les femmes. Modifiant et complétant le code pénal, ce texte introduit la notion de harcèlement dans les lieux publics et de harcèlement moral conjugal. L'auteur de coups portés volontairement contre son conjoint encourt désormais, en fonction des blessures, un à vingt ans de prison et la réclusion à perpétuité en cas de décès. Il prévoit également une peine de six mois à deux ans de prison pour « quiconque exerce sur son épouse des contraintes afin de disposer de ses biens ou de ses ressources financières ». Farouchement hostile au texte, une coalition de partis islamistes a dénoncé une loi « contraire à l'islam » qui a pour projet de détruire la famille traditionnelle et d'encourager les épouses « à se rebeller contre leurs maris ». Le 8 mars, le président Abdelaziz Bouteflika a demandé au gouvernement de réformer le code de la famille, en vigueur depuis 1984, notamment les dispositions relatives au divorce. Inspiré de la charia (loi islamique), ce code avait déjà été révisé en 2005 par l'Assemblée nationale populaire. ● FARID ALILAT

Conseil national des droits de l'Homme

www.cndh.org.ma